

البنك المركزي العراقي  
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية



البنك المركزي العراقي

# تقرير تجارة العراق لعام 2023







جمهورية العراق  
البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والأبحاث

# تقرير تجارة العراق لعام 2023

## Iraq Trade Report 2023

Statistics & Research Department

[www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)



الصفحة	المحتويات
<b>المقدمة</b>	
1	أداء التجارة العالمية للسلع والخدمات لعام 2023
1-1	تطورات تجارة العراق السلعية والخدمات لعام 2023
2-1	تجارة العراق البيئية مع دول الجوار ومساهمتها في إجمالي تجارته السلعية
3-1	تجارة العراق السلعية مع شركاء التجاربيين
1-3-1	شركاء العراق التجاربيين في مجالي الصادرات والإستيرادات
2-3-1	مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط الخام
4-1	مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية
5-1	التجارة السلعية للدول العربية وحجم العراق من تلك التجارة
2	مؤشرات الأداء اللوجستي (LPI) Logistics Performance Index : الخاصة بتجارة العراق الدولية
3	مؤشر تغطية الإستيرادات الخارجية للطلب المحلي Import Penetration Ratio
4	عائدات التجارة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
5	تقييم عام لأهم مؤشرات الإنذار المبكر لقطاع التجارة الخارجية
1-5	نصيب الفرد من التجارة السلعية والخدمات
2-5	نصيب الفرد من الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمات
3-5	نسبة تغطية الصادرات/ الاستيرادات
4-5	الميل المتوسط للتجارة الخارجية (الانفتاح التجاري)
5-5	نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الإستيرادات
<b>قائمة الأشكال</b>	
1	حجم تجارة العراق السلعية والخدمات
2	مساهمة تجارة العراق البيئية في إجمالي تجارته السلعية للمدة 2023-2020
3	التوزيع النسبي لصادرات واستيرادات العراق في حجم تجارته البيئية
4	حجم تجارة العراق البيئية مع دول الجوار للمدة 2023-2020
5	شركاء العراق التجاربيين في مجالي الصادرات والاستيرادات السلعية
6	مقارنة مسار نمو صادرات العراق السلعية مع النمو الحاصل في استيرادات الشركاء السلعية
7	التوزيع النسبي لإستيرادات العالم من النفط الخام لعام 2023
8	نسبة المناطق الاستيرادية العالمية من صادرات العراق النفطية
9	تغطية صادرات العراق من النفط الخام للإستيرادات العالمية
10	نمو الاتفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ودورهم في نمو الاستيرادات السلعية
11	مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية
12	حجم التجارة للدول العربية لعام 2023
13	التوزيع النسبي لتجارة الدول العربية
14	مؤشر الأداء اللوجستي
11-10	التحليل الشامل للمؤشرات الفرعية الخاصة بأداء تجارة العراق اللوجستية مع دول العالم
16	التحسن في أداء المؤشرات اللوجستية لعام 2023
17	مؤشر تغلغل الاستيرادات لتغطية الطلب المحلي
18	نمو المؤشرات الرئيسية المكونة لمؤشر التغلغل
19	الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوابك لعام 2023 (%)
20	نصيب الفرد من تجارة السلع والخدمات
21	نصيب الفرد من صادرات السلع والخدمات
22	نصيب الفرد من استيرادات السلع والخدمات
23	نسبة تغطية الصادرات السلعية والخدمات للاستيرادات السلعية والخدمات للمدة 2023-2019
24	نسبة تغطية الصادرات السلعية والخدمات لاستيرادات القطاع الخاص والاستيرادات الخدمية للمدة 2023-2019
25	مؤشر الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي
18	تغطية الإحتياطيات الأجنبية لعدد أشهر الإستيرادات



## المقدمة:

إنطلاقاً من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز الجانب العملي في إصدار التقارير والدراسات ذات المعلومات الأساسية التي تدعم إدارة البنك في متابعة التطورات الدولية الاقتصادية وتحديد أثارها على القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تطوير الاهتمامات المحلية والدولية المعاصرة والتي تنهض في خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مؤشرات محلية ودولية مقارنة لرصد جوانب التقدم في أداء هذا القطاع وانعكاسها على الأداء الاقتصادي الكلي للبلد، فقد تم إصدار تقرير تجارة العراق لعام 2023، والذي تناول مؤشرات نوعية تبين جوانب تقدم ذات جودة عالية في أداء قطاع تجارة العراق الخارجية.

تضمن التقرير أداء تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023 التي شهدت تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته (2.7%) عن العام السابق نتيجة تراجع تجارة العراق السلعية التي يشكل النفط الخام والمنتجات النفطية نحو (99%) منها، كما استعرض التقرير تجارة العراق البيئية مع دول الجوار، ومساهمة تلك التجارة في إجمالي تجارته السلعية والتي سجلت في عام 2023 نسبة (22.9%) من إجمالي تجارته السلعية.

كما استعرض التقرير تجارة العراق السلعية مع شركائه التجاريين في مجالي الصادرات والاستيرادات السلعية وفق أهم الشركاء التجاريين التي احتلت كل الصين والهند قائمة هؤلاء الشركاء، وإرتباط مسار نمو صادرات العراق السلعية مع النمو الحاصل في استيرادات شركائه التجاريين، فضلاً عن مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية، وحجم تجارته في التجارة السلعية للدول العربية، فضلاً عن استعراض مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط الخام العراقي ونسبة تغطيته لاستيرادات العالم من النفط الخام.

وتناول التقرير مؤشراً نوعياً جديداً يشمل (سنة مجاميع فرعية) لمؤشرات الأداء اللوجستي الخاصة بتجارة العراق والتي أظهرت تقدماً في قدرة العراق على نقل البضائع عبر الحدود بسرعة وموثوقية ضمن مجموعة من الإجراءات التي اتخذها العراق لتحسين معايير تسهيل التجارة التي وضعتها الأمم المتحدة (2021) ضمن المسح العالمي لتسهيل التجارة.

كما تناول التقرير مؤشر التغلغل الذي يقيس مستوى تغلغل الاستيرادات الدولية ونسبتها في تغطية الطلب المحلي والتي بلغت في عام 2023 (76.7%) والتي تعد من أهم مؤشرات عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي، وبيان عائدات التجارة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وتم في نهاية التقرير تقديم تقييم عام لأهم مؤشرات الإنذار المبكر لقطاع التجارة الخارجية والتي يقع في مقدمتها نصيب الفرد من تجارة السلع والخدمات والتي بلغت (4.6) ألف دولار في عام 2023، ونصيبه من الصادرات والاستيرادات والذي بلغ (2.5) و (1.9) ألف دولار، ونسبة تغطية الصادرات للاستيرادات والتي بلغت في عام 2023 نحو (133%)، فضلاً عن تناوله مؤشر الانفتاح التجاري على العالم الخارجي الذي يقيس الميل المتوسط للاقتصاد للتجارة الخارجية، ونسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للاستيرادات التي بلغت في عام 2023 (24) شهراً بعد أن بلغت تلك التغطية (25) شهراً في عام 2022.



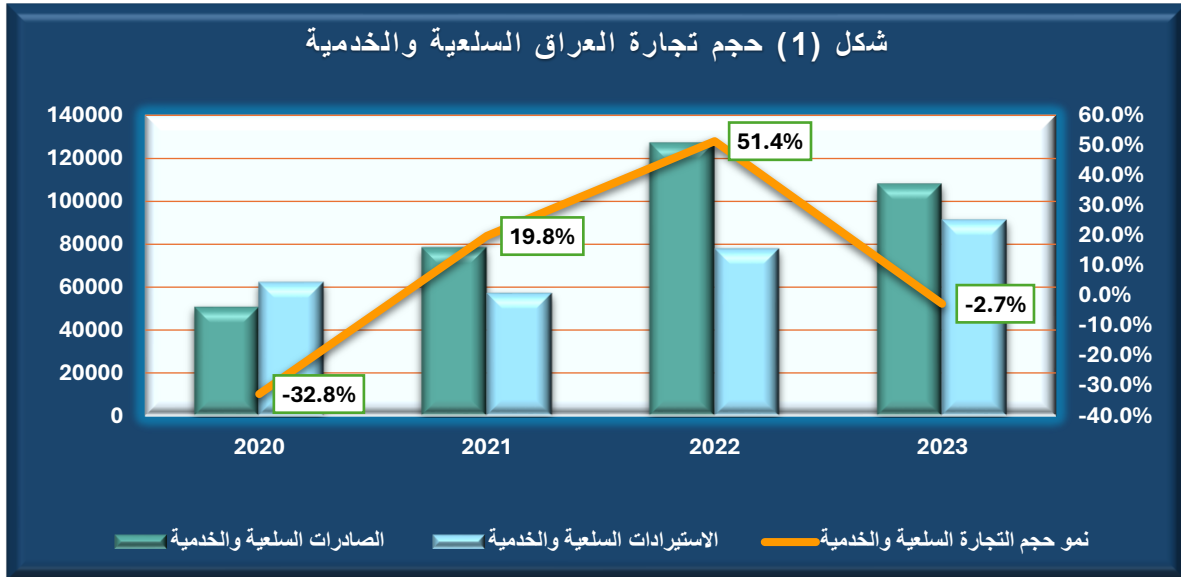


## 1- أداء التجارة العالمية للسلع والخدمات لعام 2023

حققت التجارة العالمية في عام 2023 نموًا بوتيرة أبطأ متأثرة بعوامل عدة منها انخفاض أسعار السلع الأساسية لا سيما النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، حيث استمرت أسعار السلع الأساسية الضعيفة في التأثير على أداء التجارة، كما أثرت حالة عدم اليقين الجيوسياسي مثل الصراعات بين الولايات المتحدة والصين، وروسيا وأوكرانيا، والشرق الأوسط على الاقتصاد العالمي وأضعفت الطلب على منتجات الدول النامية، وعلى النقيض من ذلك فقد أقدمت بعض البلدان النامية ومنها دول آسيا الوسطى على تعزيز اقتصاداتها (واقتمادات شركائها التجاريين) ضمن جهودًا مستمرة لتقليص حواجزها التجارية التي فرضتها على نفسها، متخذةً من الانفتاح التجاري (جنبًا إلى جنب مع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر) عنصرًا فاعلاً في تنشيط تجارتها، في حين أدى ارتفاع التضخم العالمي إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين في البلدان النامية المستوردة، فضلًا عن دوره في تشجيع الاستيرادات وتثبيط نمو الصناعة المحلية. ولم تقتصر تلك التأثيرات على التأثيرات الكمية بل تُعدتها في تلك الدول إلى تأثيرات نوعية، فالعملة الأجنبية الشحيحة تخصص للاستيرادات الضخمة والمفرطة من السلع الاستهلاكية والتي من المفترض أن يتم إعادة النظر فيها من أجل تشجيع تطوير صناعات جديدة.

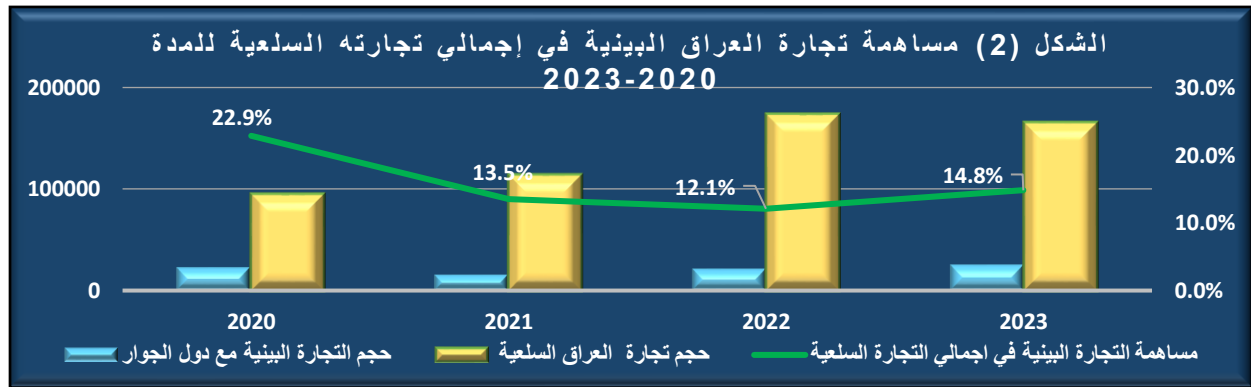
### 1-1 تطورات تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023

شهدت تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023 تراجعًا طفيفًا بلغت نسبته (2.7%) عن عام 2022، بعد أن سجلت تجارة العراق السلعية تراجعًا بلغت نسبته (4.8%)، نتيجة تسجيل الصادرات السلعية التي يشكل النفط الخام والمنتجات النفطية نحو (99%) منها تراجعًا نسبته (15.1%) بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية عن عام 2022، فيما حققت تجارة الخدمات في عام 2023 نموًا بلغت نسبته (8.5%) عن عام 2022 بسبب نمو الاستيرادات الخدمية والتي يرتبط الجزء الأكبر منها بنمو الاستيرادات السلعية من خلال (خدمات الشحن والتأمين والخدمات المالية) التي تمثل نسبة (18%) من قيمة البضائع المستوردة، وكما في الشكل (1).

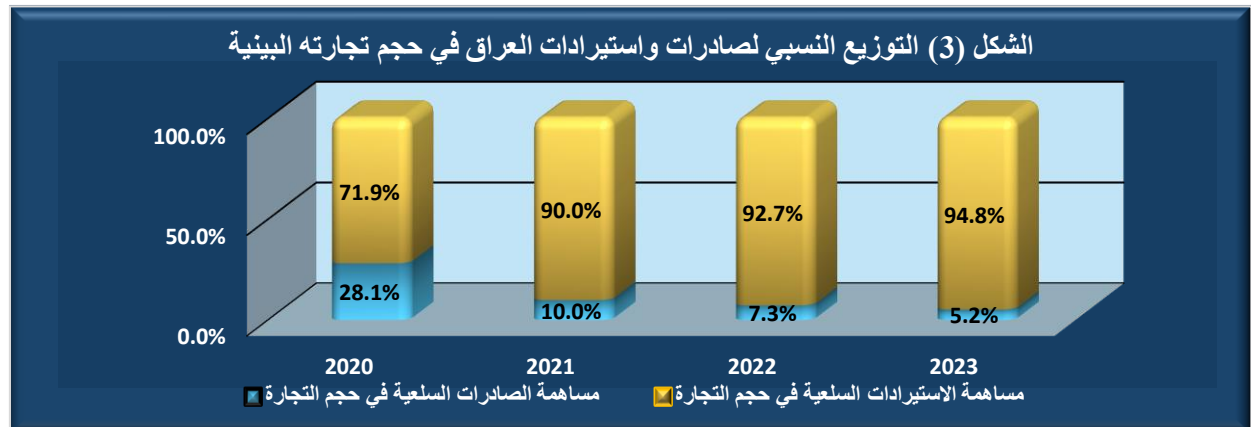


## 2-1 تجارة العراق البيئية مع دول الجوار ومساهمتها في إجمالي تجارته السلعية

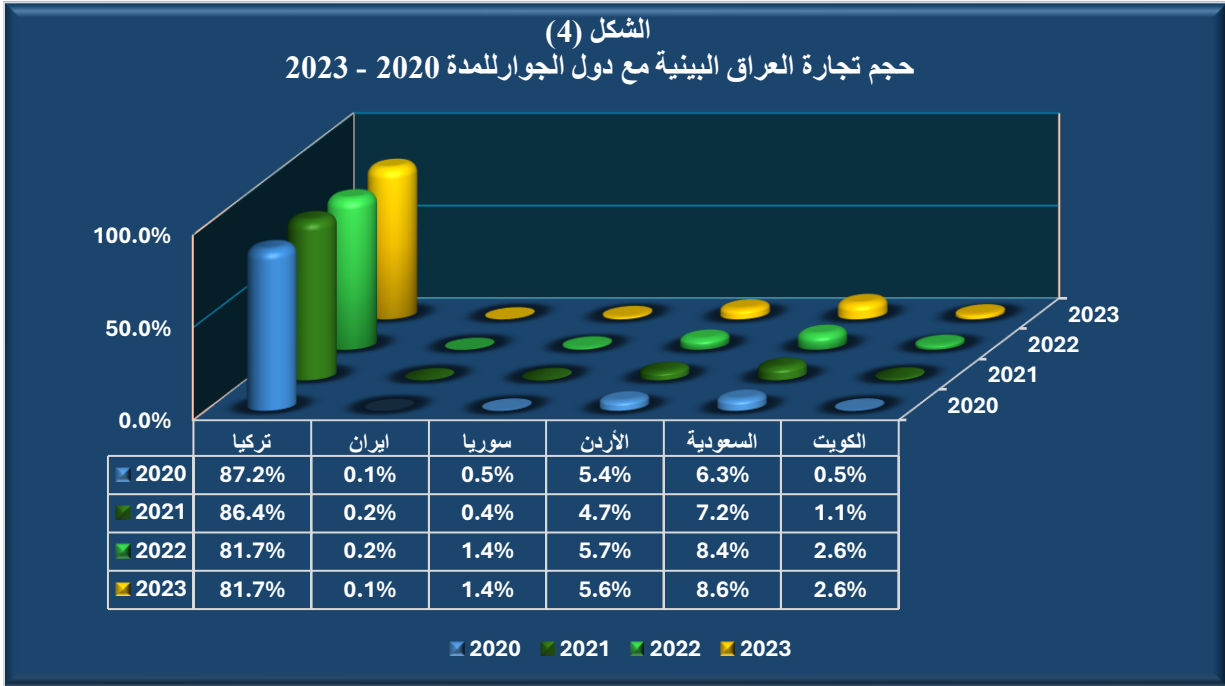
تُعد التجارة البيئية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة، باعتبارها المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي لأية دولة، والتي يمكن أن تسهم وبشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني فضلاً عن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. سجّلت تجارة العراق البيئية مع دول الجوار أعلى مستوياتها في عام 2020 وبنسبة بلغت (22.9%) من إجمالي تجارة العراق السلعية، وذلك بسبب انخفاض حجم تجارته مع العالم الخارجي وبنسبة (69.1%) عن عام 2019 بسبب انخفاض حجم الطلب على صادرات العراق النفطية التي تمثل نحو (99%) من الصادرات الكلية، فضلاً عن انخفاض الاستيرادات السلعية بنسبة (83.9%) بسبب سياسات الإغلاق وتعطل وسائل الإمداد العالمية، حيث كان الحفاظ على تدفقات التجارة أثناء جائحة كوفيد-19 مع بعض الدول أمراً حاسماً في توفير القدرة على الوصول إلى المواد الغذائية والطبية الأساسية من دول الجوار (وخاصة تركيا) لتوفير القدرة على الوصول إلى المنتجات الأساسية لمكافحة الوباء، وكما في الشكل (2).



فيما سجّلت تجارة العراق مع دول الجوار نسبة (14.8%) من إجمالي تجارته السلعية لعام 2023، بسبب نمو حجم تجارته مع تلك الدول وبنسبة بلغت (16.7%) على الرغم من تراجع حجم تجارته السلعية مع دول العالم بنسبة (4.8%) بسبب تراجع حجم الصادرات السلعية بنسبة (16%) نتيجة الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام وبنسبة (17.4%)، حيث سجّلت صادرات العراق السلعية إلى دول الجوار لعام 2023 تراجعاً بلغت نسبته (16.1%) في مقابل تسجيل استيرادات العراق البيئية نمواً بلغت نسبته (19.3%)، حيث شكّلت صادرات العراق السلعية إلى دول الجوار نسبة (5.2%) من إجمالي تجارته البيئية، فيما شكّلت استيراداته السلعية من دول الجوار نسبة (94.8%) من إجمالي تجارته البيئية.



ومن الجدير بالذكر ، فقد أحتلت تركيا المرتبة الأولى في قائمة التجارة البينية للدول المجاورة للعراق وبمعدل مساهمة نسبية بلغت (84.3%) للسنوات (2020-2023)، فيما بلغ معدل المساهمة النسبية لكل من السعودية والأردن ولذات المدة (7.6%) و (5.4%) على التوالي، فيما لم يسجل معدل المساهمة النسبية لتجارة العراق البينية لدول (الكويت، سوريا، إيران) سوى (2.7%) من إجمالي تجارة العراق البينية مع دول الجوار وذلك بالإعتماد على النسب التجارية المستخدمة من بيانات اتجاهات التجارة (Direction of Trade) الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وكما في الشكل (4).



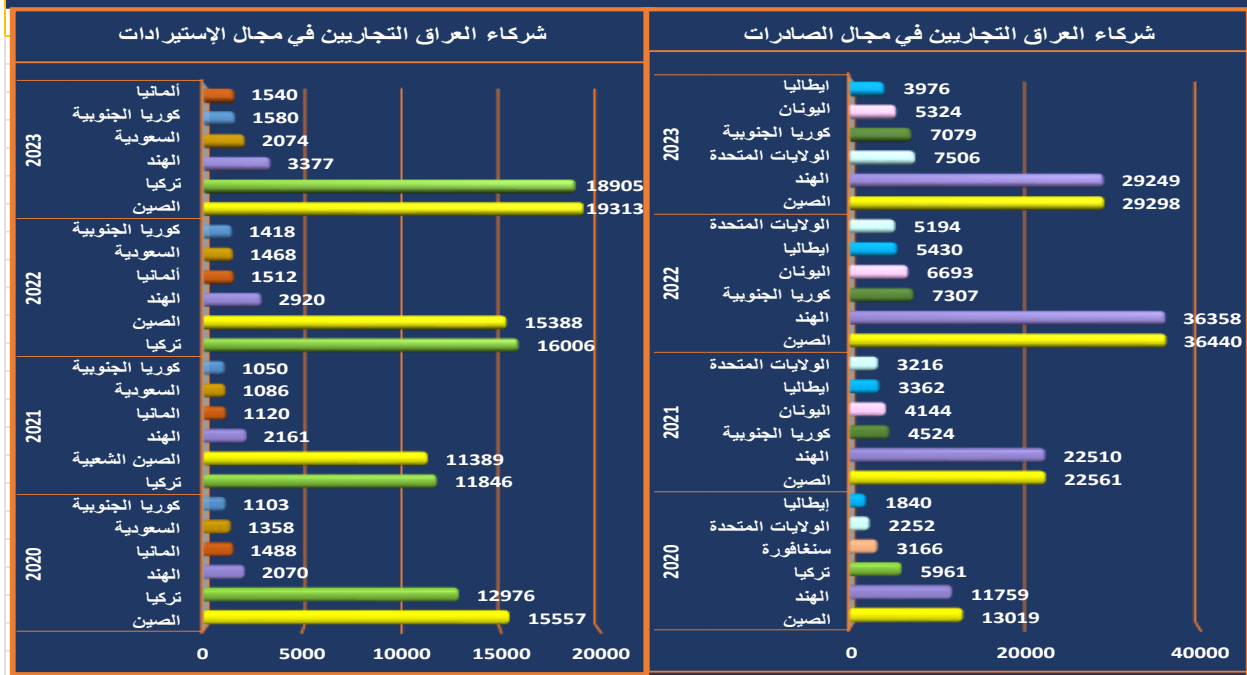
### 3-1 تجارة العراق السلعية مع شركاءه التجاريين

بينت الدراسات الدولية التي صدرت مؤخراً، إن أوزان التجارة ترتبط بمرور الوقت ارتباطاً وثيقاً بين كل من البلدان النامية والصناعية، وهو ما يثبت إن البلدان لا تغير شركائها التجاريين كثيراً. حيث تم التركيز على مدى أهمية الظروف الاقتصادية للشركاء التجاريين للنمو بدلاً من التركيز على أهمية الانفتاح بشكل عام ومقداره. إذ تنعكس الظروف الاقتصادية للشركاء التجاريين، بما في ذلك معدلات النمو ومستويات الدخل، على نمو البلد المعني من خلال قنوات مثل تأثيرات الطلب الكلي والتأثيرات التكنولوجية، وقد تعلق الأمر بشركاء العراق التجاريين، يمكن أن نبين الآتي:

#### 1-3-1 شركاء العراق التجاريين في مجالي الصادرات والإستيرادات

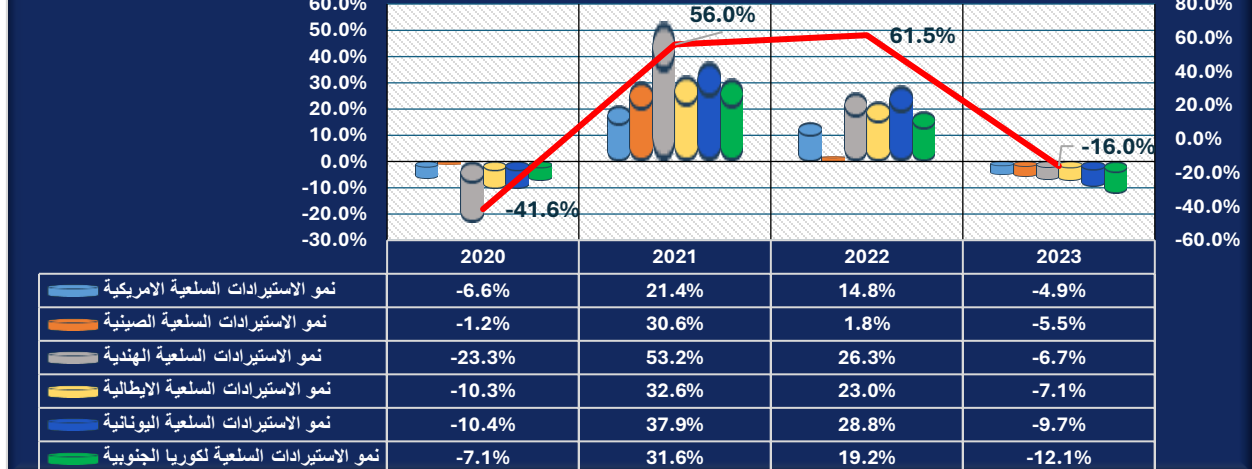
أحتلت كل من دول (الصين، الهند، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، اليونان، إيطاليا) على التوالي أبرز شركاء العراق التجاريين في مجال الصادرات لعامي 2022-2023، فيما أحتلت كل من دول (الصين، تركيا، الهند، السعودية، كوريا الجنوبية، ألمانيا) على التوالي أبرز شركاء العراق التجاريين في مجال الاستيرادات لعام 2023، وكما في الشكل (5).

الشكل (5) شركاء العراق التجاريين في مجالي الصادرات والاستيرادات السلعية



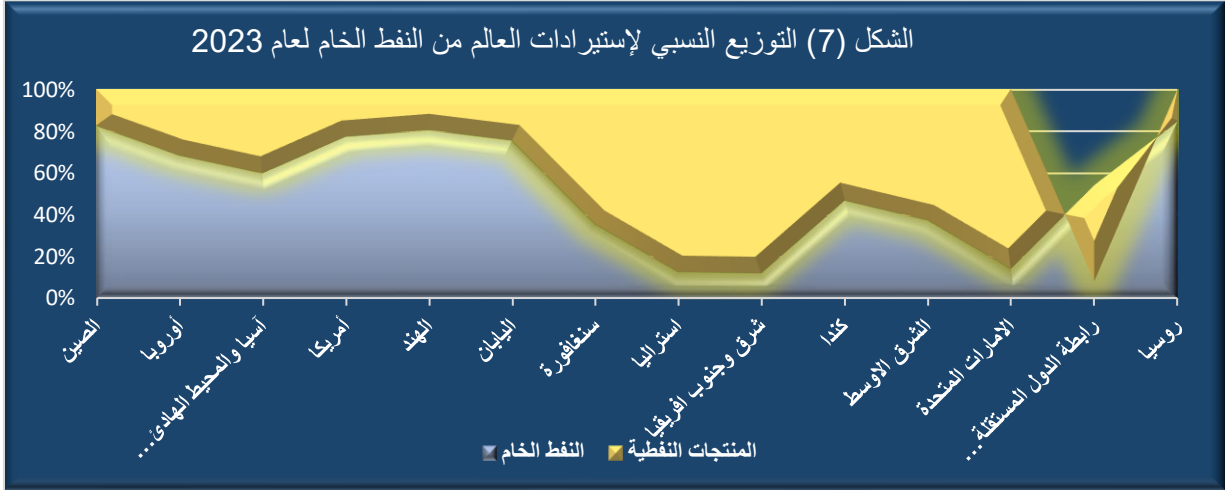
وبالعودة إلى شركاء العراق التجاريين في مجال الصادرات، فقد ارتبط نمو صادرات العراق إلى شركاءه التجاريين إرتباطاً وثيقاً بإستيرادات هؤلاء الشركاء، حيث تركز الجزء الأكبر من تلك الصادرات في صادرات العراق من النفط الخام والذي يمثل أكثر من (95%) من صادرات العراق السلعية، حيث يلاحظ من الجدول المرفق مع الشكل (6) تحقيق استيرادات هؤلاء الشركاء ولعام 2022 معدل نمو نسبته (19%) عن العام السابق، مع تحقيق صادرات العراق نمواً نسبته (61.5%)، فيما حققت استيرادات الشركاء التجاريين ولعام 2023 تراجعاً نسبته (7.7%) عن العام السابق مع تحقيق صادرات العراق السلعية تراجعاً نسبته (16%) عن العام السابق.

الشكل (6) مقارنة مسار نمو صادرات العراق السلعية مع النمو الحاصل في استيرادات الشركاء السلعية

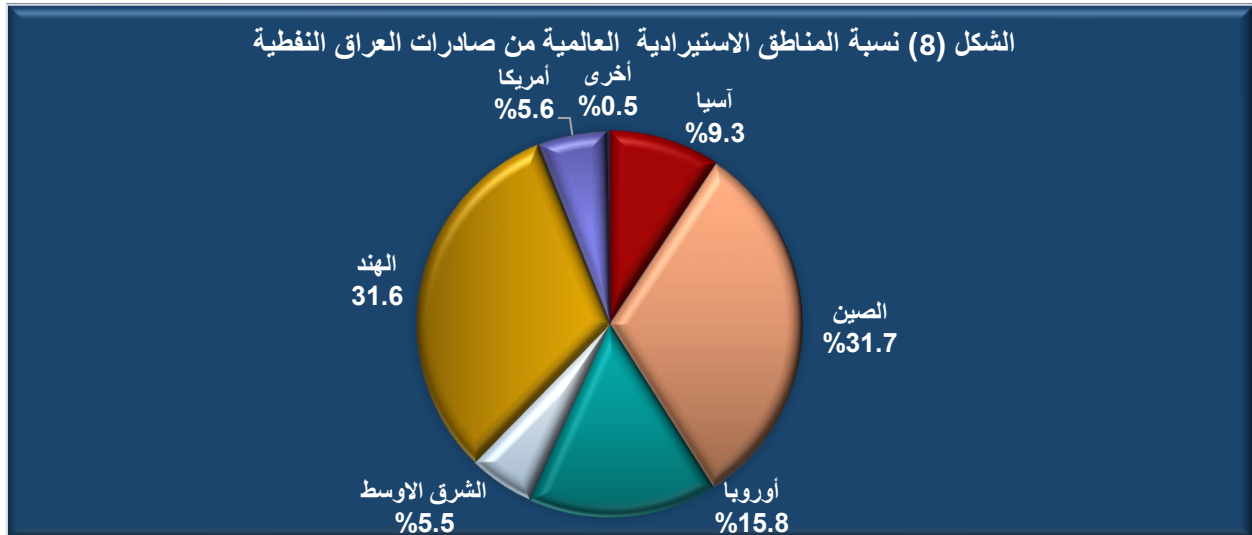


### 1-3-2 مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط الخام

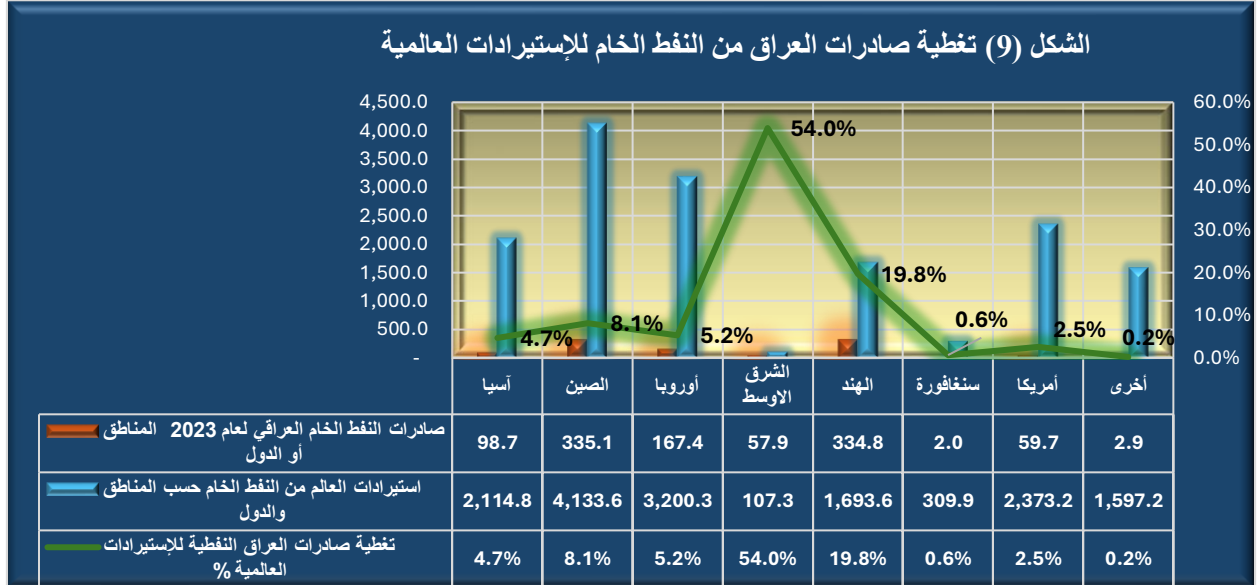
توزعت استيرادات العالم من النفط الخام والمنتجات النفطية عبر (14) منطقة وبلد، احتلت الصين مقدمة تلك البلدان وبمساهمة بلغت (22.3%) تلتها قارة أوروبا وبمساهمة بلغت (20.8%)، كما بلغت مساهمة آسيا والمحيط الهادئ (15.7%) من إجمالي الاستيرادات النفطية، تلتها كل من قارتي أمريكا والهند بمساهمات بلغت (13.9%) و (9.4%) على التوالي، فيما بلغت مساهمة اليابان وسنغافورة (5.4%) و (3.8%)، أما النسبة المتبقية والبالغة (8.7%) فقد توزعت بين كل من استراليا وافريقيا وكندا والشرق الأوسط، وكما في الشكل (7).



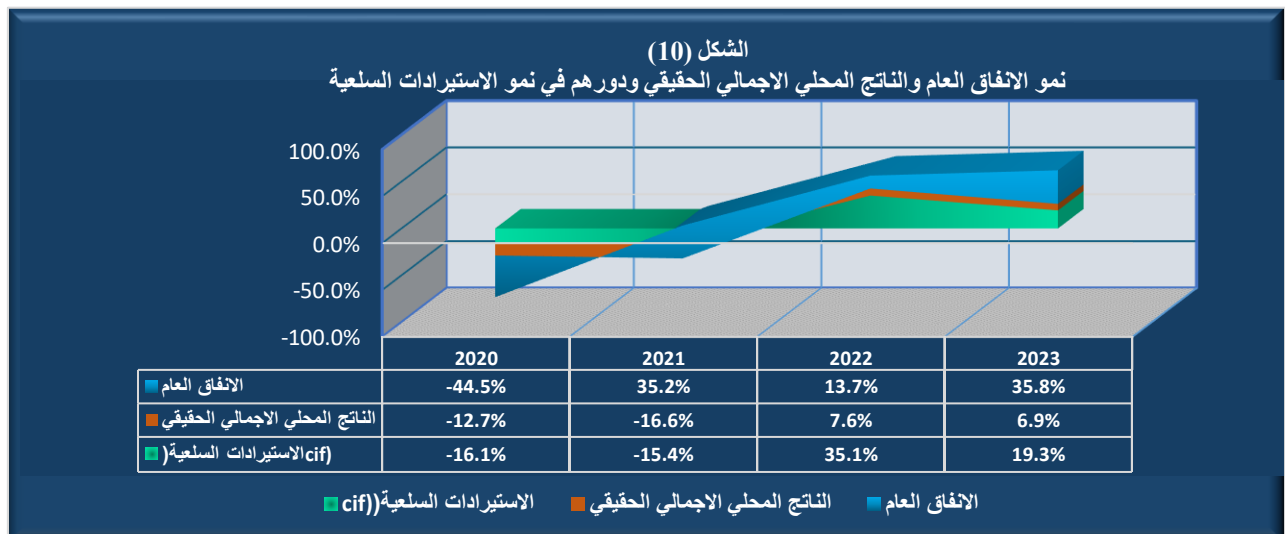
وثُعد الصين أهم الشركاء التجاريين للعراق بالنسبة لصادرات النفط الخام، حيث احتلت هذه الدولة نسبة (31.7%) من صادرات العراق من النفط الخام، واحتلت الهند المرتبة الثانية في استيراداتها من صادرات النفط العراقية وبمساهمة (31.6%)، كما احتلت كل من دول أوروبا الغربية والشرقية وآسيا نسبة (15.8%) و (9.3%) على التوالي من صادرات النفط العراقي، أما النسبة المتبقية والبالغة (11.6%) فقد توزعت بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (5.6%) وبعض دول الشرق الأوسط المتمثلة بكل من تركيا والأردن وبمساهمة (5.5%) ودول أخرى متفرقة بنسبة (0.5%)، وكما في الشكل (8).



أما عن مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط العراقية لتغطية الإستيرادات العالمية من النفط الخام فقد غطى النفط العراقي نسبة (6.8%) من الاستيرادات العالمية، حيث بلغت صادراته في عام 2023 إلى كل من الصين والهند نحو (335.1) و (334.8) مليون برميل لتغطي (8.1%) و (19.8%) على التوالي من استيراداته ، كما غطت صادرات النفط العراقية نسبة (54%) لكل من استيرادات تركيا والأردن المتمثلة بتصنيف الشرق الأوسط ، وبلغت تغطية صادرات العراق من النفط لكل من أوروبا وآسيا وأمريكا نسبة (5.2%) و (4.7%) و (2.5%) على التوالي، فيما لم تغط سوى نسبة (0.6%) و (0.2%) من استيرادات سنغافورة ودول أخرى متفرقة، وكما في الشكل (9).



أما في مجال استيرادات العراق السلعية من الشركاء التجاريين فلم تسجل ارتباطاً مباشراً بالنمو الحاصل بالنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي، إذ سجلت الاستيرادات لعام 2023 نموًا نسبته (19.3%) بعد أن سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زيادة فعلية نسبتها (6.9%)، بل أدت الزيادات الحاصلة في الإنفاق العام ونسبة (35.8%) إلى زيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات الذي أدى بدوره إلى زيادة الاستيرادات نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي.



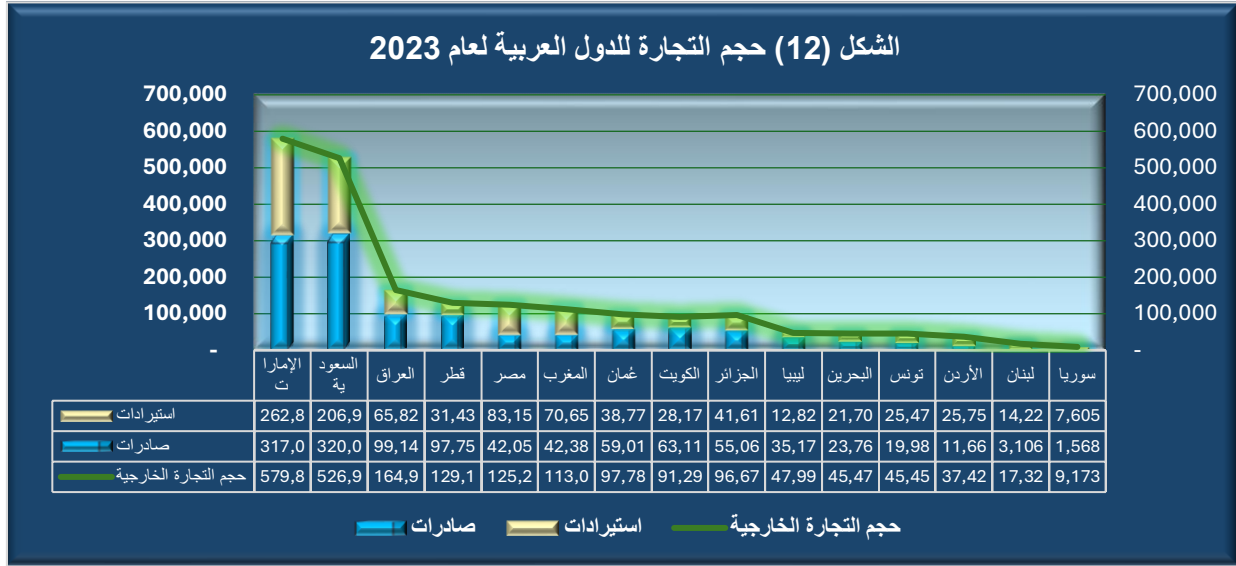
#### 4-1 مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية

تواجه حركة التجارة العالمية العديد من المخاطر والتهديدات بسبب التوترات العسكرية والسياسية، بسبب التوترات الجيوسياسية الساخنة في العالم تحمل معها مزيداً من المخاطر الجديدة التي قد تؤدي إلى مزيد من التهديد لحركة التجارة. حيث سجّلت تجارة العالم السلعية لعام 2023 إنخفاضاً بلغت نسبته (5.1%) عن العام السابق، فضلاً عن الصراع المتوسع في الشرق الأوسط، وهو المركز العالمي لإنتاج النفط، والذي قد يؤدي مستقبلاً إلى تشابك ممرات الشحن ورفع أسعار النفط والذي يجعل من الصعب والأكثر تكلفة على الناس في جميع أنحاء العالم استيراد الطاقة والغذاء والمنتجات الأخرى التي يعتمدون عليها، حيث أنخفض إجمالي صادرات العالم السلعية بنسبة (4.7%) ، كما أنخفضت إجمالي إستيرادات العالم السلعية بنسبة (5.5%) عن عام 2022 وسط ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. وقد شكلت صادرات العراق السلعية لعام 2023 مساهمة ضئيلة جداً بلغت نسبتها (0.43%) من صادرات العالم معززة بصادراته النفطية التي تشكل أكثر من (99%) من صادراته السلعية، فيما بلغت مساهمة استيرادات العراق السلعية ولذات العام نسبة (0.28%) من إجمالي إستيرادات العالم السلعية، مع وجوب الإشارة إلى ان مساهمة الصادرات السلعية هي أعلى من مساهمة الاستيرادات. أما عن حجم تجارته السلعية فقد شكلت هي الأخرى نسبة ضئيلة جداً بلغت في عام 2023 (0.4%) من حجم التجارة العالمية، وكما في الشكل (11).

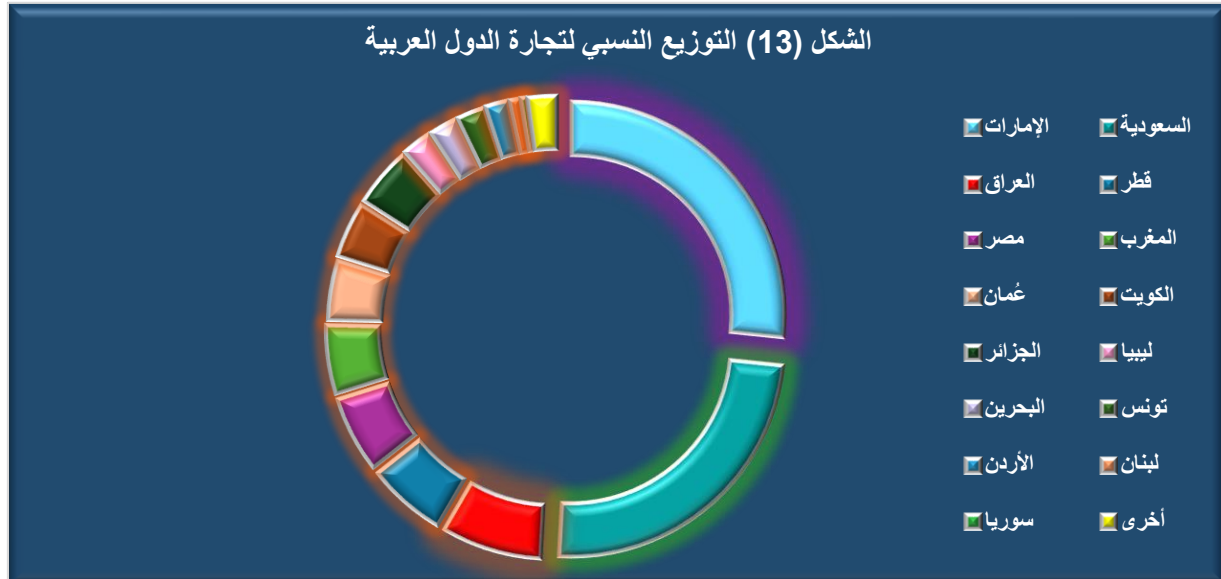


## 5-1 التجارة السلعية للدول العربية وحجم العراق من تلك التجارة

سجل حجم التجارة السلعية للدول العربية ولعام 2023 تراجعاً نسبته (9.8%) عن عام 2022 لتبلغ (2.2) ترليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2.4) ترليون دولار للعام السابق، والذي يعزى إلى التراجع الحاصل في أسعار النفط الخام العالمية التي تشكل الجزء الأكبر من صادرات الدول العربية المصدرة للنفط والتي يبرز في مقدمتها (الإمارات، السعودية، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، البحرين، الجزائر، عُمان)، فيما حققت الاستيرادات السلعية للدول العربية نموًا ضئيلاً نسبته (0.3%) عن عام 2022، وكما في الشكل (12).



وقد احتل العراق المرتبة الثالثة من بين الدول العربية من حيث تجارته مع دول العالم وبمساهمة نسبية بلغت (7.6%) من تجارة الدول العربية بعد أن احتلت كل من الإمارات والمملكة السعودية المرتبتين الأولى والثانية على التوالي وبمساهمة نسبية بلغت (26.7%) و(24.2%) من حجم التجارة العربية لتشكل هذه الدول الثلاث أكثر من نصف التجارة العربية وبما نسبته (59%) من تلك التجارة ، وكما في الشكل (13).





## 2- مؤشرات الأداء اللوجستي (Logistics Performance Index (LPI) : الخاصة بتجارة العراق الدولية

إن قدرة البلدان النامية على نقل البضائع بكفاءة وربط المصنعين والمستهلكين بالأسواق العالمية من الممكن أن تتحسن إذا ما تراقق ذلك مع الجهود لسد "فجوة الأداء" القائمة بين البلدان ذات الأداء العالي والبلدان ذات الأداء المنخفض، وإن تم ذلك الأمر ببطء.

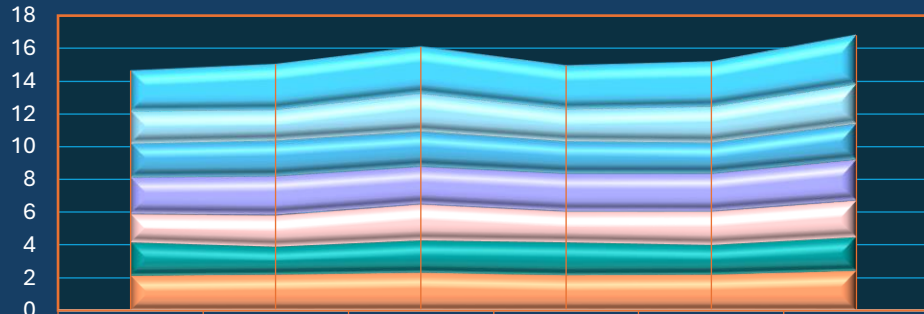
أطلق البنك الدولي في عام 2007 مؤشر الأداء اللوجستي كمؤشر مركب يؤخذ من الدراسات الإستقصائية المنفذة بشأن المشغلين في جميع أنحاء العالم والذي يعكس كفاءة الأداء اللوجستي من جهة المتعاملين، من خلال قياس قدرة الدول على نقل البضائع عبر الحدود بسرعة وموثوقية من خلال استبيانات لعدد من (شركات الشحن العالمية وشركات النقل السريع) التي ترصد مجموعة من المؤشرات الفرعية لتقييم أداء البلد اللوجستي، حيث يأخذ المؤشر قيمة من (1-5) مع تمثيل أعلى درجة لأداء أفضل.

تم البدء بقياس أداء تجارة العراق اللوجستية (Iraqi IPL) في عام 2010، وقد حقق العراق في عام 2023 تعافياً فيما يخص أداء هذا المؤشر وبنسبة بلغت (10%) عن عام 2018 وكما في الشكل (14)، نتيجة التحسن الحاصل في المؤشرات الفرعية، وذلك ضمن مجموعة من الإجراءات التي اتخذها العراق لتحسين معايير تسهيل التجارة التي وضعتها الأمم المتحدة (2021) ضمن المسح العالمي لتسهيل التجارة والتي تشمل<sup>1</sup>:

- تم توقيع إتفاقية مع منظمة الأونكتاد في (2021/5/27) لإنشاء منظومة الشباك الواحد، بغرض تحديث وأتمتة الإجراءات الكمركية.

- تضمين الإتفاقية تمويل مشروع إنشاء وتنفيذ نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA) لإصلاح وأتمتة عمليات التخليص الكمركي في دولة العراق.

شكل (14) مؤشر الأداء اللوجستي



	2010	2012	2014	2016	2018	2023
نتيجة الالتزام بالمواعيد	2.49	2.77	2.85	2.66	2.72	3
نتيجة التتبع والتعقب	1.96	1.86	2.31	1.98	2.19	2.4
نتيجة الكفاءة اللوجستية	2.10	2.19	2.15	1.97	1.91	2.2
نتيجة الشحنات الدولية	2.2	2.38	2.31	2.33	2.32	2.5
نتيجة البنية التحتية	1.73	1.92	2.18	1.87	2.03	2.2
نتيجة الجمارك	2.07	1.75	1.98	2.01	1.84	2.1
نتيجة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	2.11	2.16	2.3	2.15	2.18	2.4

<sup>1</sup> ( محمد الشاذلي وآخرون، "التجارة العربية البيئية: الواقع، والتحديات، والأفاق المستقبلية" دراسات اقتصادية، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد 97-2022، ص31-32.

## وفيما يأتي تحليل مفصل لمؤشرات الأداء اللوجستي الفرعية:

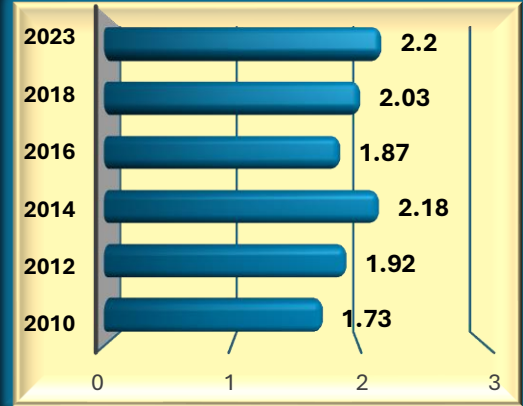
### الشكل (15) التحليل الشامل للمؤشرات الفرعية الخاصة بأداء تجارة العراق اللوجستية مع دول العالم

#### (1) التحسن الحاصل في أداء الكمارك



يشمل أداء الكمارك الأفراج عن البضائع والتخليص الكمركي للصادرات والواردات بما فيها البضائع العابرة (الترانزيت) وغيرها من إجراءات الحدود الأخرى. حقق الأداء الكمركي لعام 2023 تحسناً نسبته (14.1%) عن عام 2018، نتيجة مواصلة المنافذ الحدودية نشاطاتها الحثيثة للسيطرة على حركة البضائع والتأكد من مطابقتها للمعايير القانونية في إطار هذه الجهود. وقد احتل العراق المرتبة 120 من ضمن 155 بلد، محققاً تقدماً بعد أن بلغ المرتبة 153 في عام 2018.

#### (2) تحسن البنية التحتية



يشمل أداء البنية التحتية تحسين الوصول إلى المرافق العامة والبنية التحتية فيما يخص قطاع النقل حيث أحرز العراق تقدماً ملموساً في أداء وكفاءة الموانئ، وتطوير بنيتها التحتية، عبر الاستفادة من التكنولوجيا التجارية لتحويل الموانئ العراقية إلى موانئ ذكية تلبي احتياجات السوق العالمية. حقق أداء البنية التحتية في العراق تقدماً طفيفاً نسبته (8.4%) عن عام 2018، حيث مازال العمل جارياً على ربط مينائي الفاو وأم قصر ببعضهما، فضلاً عن التطور الحاصل في التجارة الإلكترونية التي يتناولها القطاع الخاص بما في ذلك الانتقال من العمليات الورقية واليدوية إلى التشغيل الآلي المدعوم بالتكنولوجيا، والانتقال من التجارة التقليدية والمُتَجَرِّية إلى التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، والتطور من المعاملات النقدية التقليدية إلى طرق الدفع غير النقدية. وقد احتل العراق المرتبة 118 من ضمن 155 بلد، محققاً تقدماً بعد أن بلغ المرتبة 140 في عام 2018.

#### (3) نتيجة الشحنات الدولية



يتضمن أداء الشحنات الدولية انسياب حركة التجارة وإنخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية أو تحسن عملية إستهداف الشحنات ذات المخاطر. حقق الأداء اللوجستي للشحنات الدولية عبر الحدود العراقية لعام 2023 تقدماً نسبته (7.8%) عن عام 2018، ومن المؤمل أن يحقق هذا المؤشر تقدماً كبيراً إذا ما أنجز العراق طريق التنمية الذي يضم مجموعة طرق وسكك حديدية وموانئ ومدن جديدة حيث يعد هذا المشروع بأنه أساس مشروع اقتصادي مستدام غير نفطي. احتل العراق في مجال أداء الشحنات الدولية المرتبة 102 بعد أن بلغ المرتبة 131 في عام 2018.

تُعد الخدمات اللوجستية بأنها شبكة الخدمات التي تدعم الحركة المادية للبضائع داخل الحدود وغيرها. وتضم مجموعة من الأنشطة من بينها النقل والتخزين والوساطة والتسليم السريع وعمليات المحطات النهائية وحتى إدارة البيانات والمعلومات.

حقق العراق في مجال الكفاءة اللوجستية لتجارته الدولية ولعام 2023 تحسناً نسبته (15.2%) عن عام 2018 محتلاً المرتبة 127 من بين 160 بلد بعد ان سجل المرتبة 159 من 160 بلد في عام 2018.

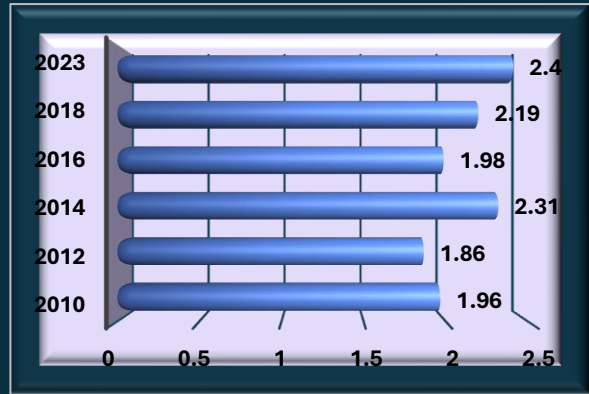
#### (4) نتيجة الكفاءة اللوجستية



يتضمن تتبع الشحنات التجارية معرفة الموقع الحالي وحالة التسليم للشحنة للمساعدة في التخطيط لجدول زمني لوقت التسليم، كما يساعد التتبع والتعقب عند تأخر التسليم في أن يكون العميل على دراية واتخاذ ترتيبات بديلة إذا لزم الأمر.

لذا فإن هذا المؤشر يعني كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية والقدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع المقدمة لتحسين الأداء اللوجستي للبلد.

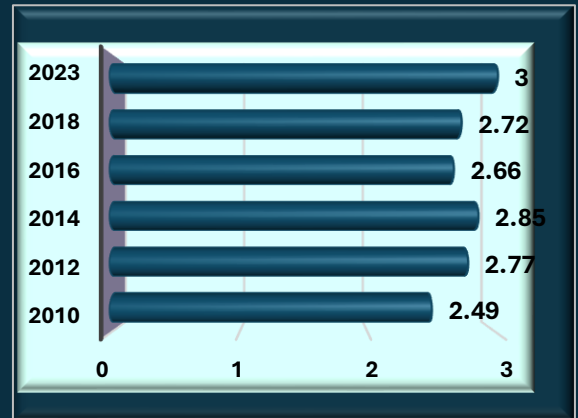
#### (5) نتيجة التتبع والتعقب



حقق العراق في مجال تتبع وتعقب الشحنات الدولية ولعام 2023 تحسناً نسبته (9.6%) عن عام 2018 محتلاً المرتبة 105 بعد ان احتل المرتبة 144 من 160 بلد في عام 2018.

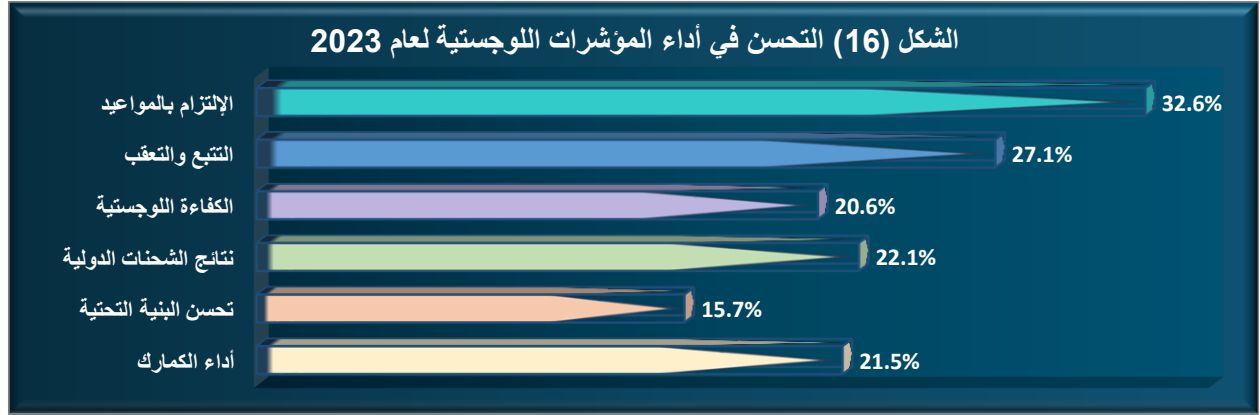
يتضمن الإلتزام بالمواعيد إنضباط توقيت وصول الشحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد، وإنخفاض حالات التأخير على المعايير الحدودية أو عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، وإنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية كخطوة نحو تسهيل التجارة.

#### (6) الإلتزام بالمواعيد



حقق العراق في مجال الإلتزام بالمواعيد مع الشركاء التجاريين ولعام 2023 تحسناً نسبته (10.3%) عن عام 2018، محتلاً المرتبة 87 بعد أن احتل المرتبة 129 من 160 بلد في عام 2018، بعد أن كشفت أزمة عام 2020 عن نقاط الضعف في سلاسل الإمداد التي تتعرض بسهولة لمخاطر التعطل نتيجة أي أزمات اقتصادية أو جيوسياسية.

وبعد الاستعراض العام لمؤشرات الأداء اللوجستي الفرعية ، فقد تبين أن أفضل أداء هو لمؤشر (الإلتزام بالمواعيد) الفرعي والذي حقق تحسناً بلغت نسبته (32.6%) عن عام 2018 بسبب بدء العراق بمشروع مشترك مع بعض الدول وفي مقدمتها الإمارات والمملكة السعودية لما لهذا المشروع من دور محوري في تعزيز الاستفادة من مسارات تجارية جديدة وتسهيل التبادل التجاري، فضلاً عن مساعدة العراق على دخول أسواق جديدة، وكما في الشكل (16).

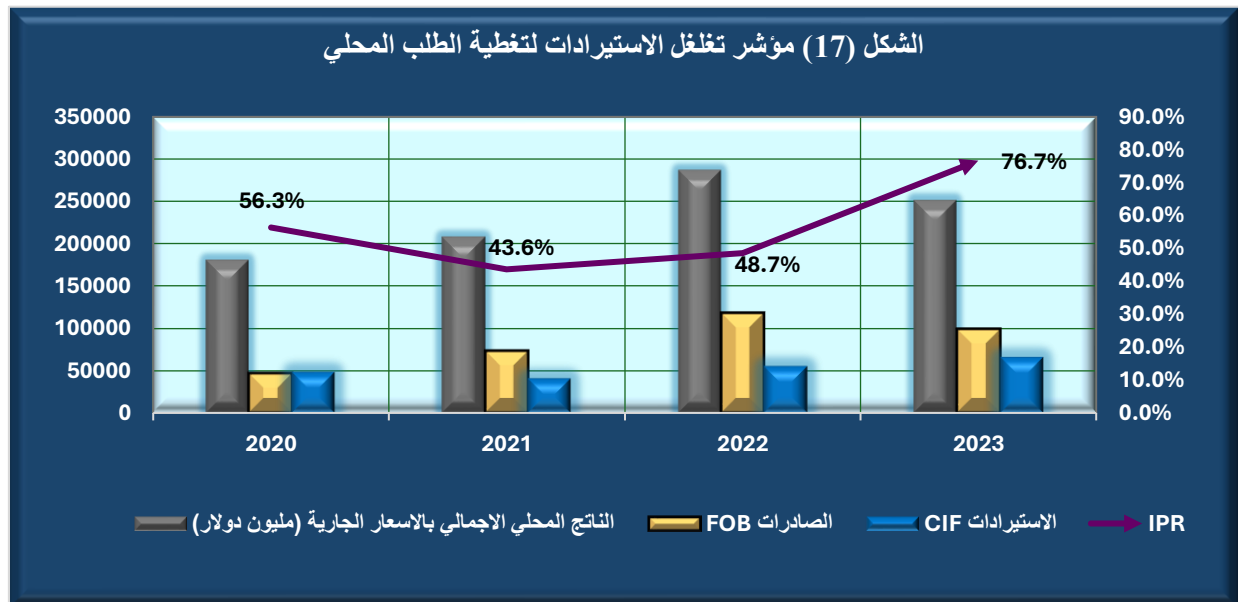


### 3- مؤشر تغطية الإستيرادات الخارجية للطلب المحلي Import Penetration Ratio

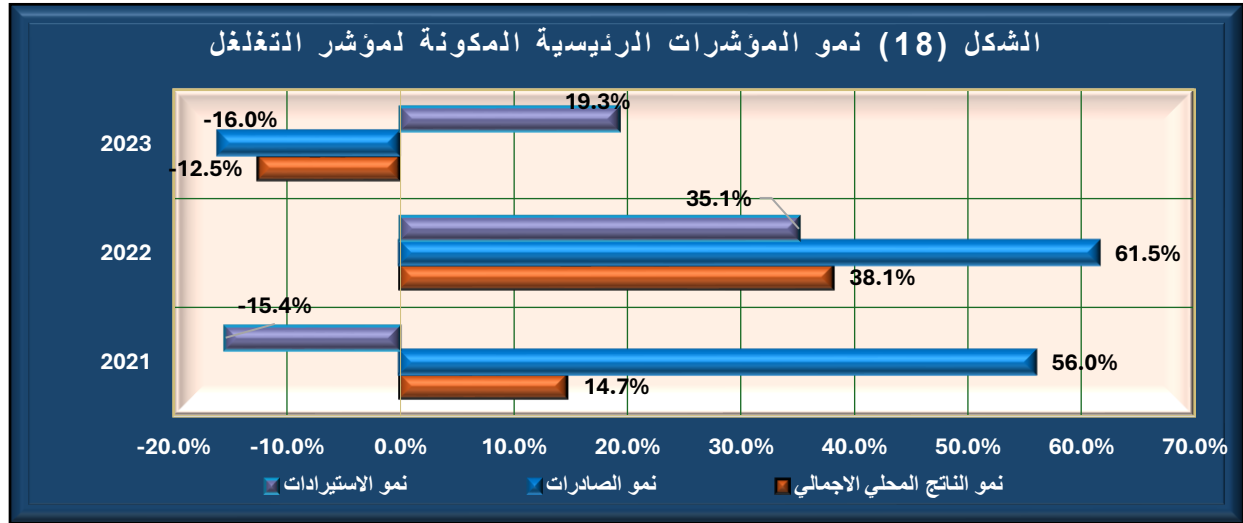
يقيس مؤشر تغطية الاستيرادات نسبة تغطية الاستيرادات للطلب المحلي ويطلق عليه (مؤشر التغلغل)، حيث يشير ارتفاع IPR إلى زيادة تغطية الطلب المحلي من إستيرادات البلد السلعية من العالم الخارجي، ويتم إحتساب مؤشر التغلغل من خلال الصيغة الآتية:

$$IPR = \frac{Import}{GDP - (Export + Import)}$$

وكما في الشكل (17) فقد أخذ مؤشر تغلغل الاستيرادات في العراق للمدة (2020-2023) إتجاهاً صعودياً مسجلاً أعلى مستوياته في عام 2023 وبنسبة (76.7%)، سجّلت الاستيرادات الاستهلاكية نسبة (30.7%) منها، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالطبيعة الزراعية للبلد والتي يستطيع من خلالها تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، فيما سجّلت مساهمة الاستيرادات الرأسمالية نسبة (58.5%) من إجمالي الاستيرادات وهذا يعني إن الإستيرادات في معظمها استيرادات رأسمالية (مستلزمات إنتاج)، أما النسبة المتبقية والبالغة (10.8%) فقد تضمنت الاستيرادات الحكومية الأخرى.



وبالنظر إلى الشكل (18) فإن التراجع الحاصل في صادرات العراق السلعية عن عام 2022 وبنسبة (16%) قد أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12.5%) وبالمقارنة مع الاستيرادات السلعية التي حققت نموًا نسبته (19.3%) والتي تُعد تسربًا غير مرّن من الناتج نتيجة زيادة الإنفاق الجاري بنسبة (9.7%) عن عام 2022 والذي يسبب ضغوطًا على فاتورة الاستيرادات مما يسهم في زيادة الأعباء والتحديات على كاهل الاقتصاد الوطني، وانخفاض الإيرادات النفطية لا يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنفاق الجاري الذي شكّل في عام 2023 نسبة (83%) من إجمالي الإنفاق.



#### 4- عائدات التجارة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

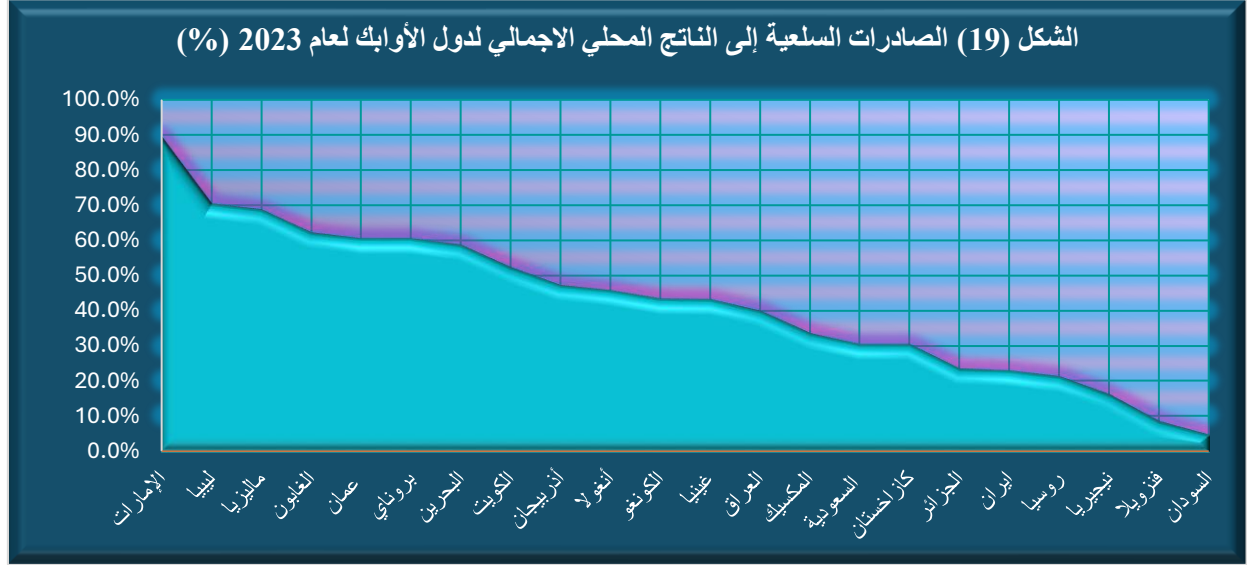
يوفر مؤشر التنوع الاقتصادي وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أساسًا للدول لمقارنة نفسها مع أقرانها من الدول الإقليمية والمحلية، ولمقارنتها بالدول التي تتمتع بموارد شبيهة، أو لعقد مقارنات على مستوى دولي أكبر مع الدول الأكثر تنوعًا، كما يكتسب عقد مقارنات بين المجموعات الإقليمية داخل مجموعات الموارد الطبيعية (مثل الدول الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك) من الدول المصدرة للسلع الأساسية إمكانية قياس وضعها الحالي من ناحية التنوع الاقتصادي وتقديم تحليلات صائبة بشأن العوامل التي من الممكن أن تعزز التنوع أو تعيقه.

وتُعد الدولة معتمدة على الموارد إذا كان أكثر من (60%) من إجمالي صادراتها السلعية يتكون من ناحية القيمة من موارد طبيعية، مع ملاحظة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشيران إلى حد أدنى يبلغ (25%)<sup>2</sup>.

سجّلت صادرات العراق من النفط الخام لعام 2023 نسبة (95.3%) من إجمالي صادرات العراق السلعية، في حين سجّلت صادراته من (المنتجات النفطية والصادرات الأخرى التي تُعد الغالبية العظمى منها موارد طبيعية) نسبة (4.7%) من إجمالي صادراته السلعية، وبذلك يعد العراق مصدرًا صافيًا للموارد الطبيعية.

<sup>2</sup> (براساد أ.، رفاص س.، سعدي ن.، سالم ف.، شيبيرد ف.، مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي لعام 2023، القمة العالمية للحكومات 2023 بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية).

أما عن نسبة صادراته السلعية إلى ناتجه المحلي الاجمالي وكما في الشكل (19)، فقد سجّلت (39.5%) لعام 2023 محتلاً بذلك المرتبة (13) بين دول الأوبك، بعد أن احتلت الإمارات المرتبة الأولى في هذا المؤشر لتسجّل صادراتها السلعية نسبة (89%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.



#### 5- تقييم عام لأهم مؤشرات الإنذار المبكر لقطاع التجارة الخارجية

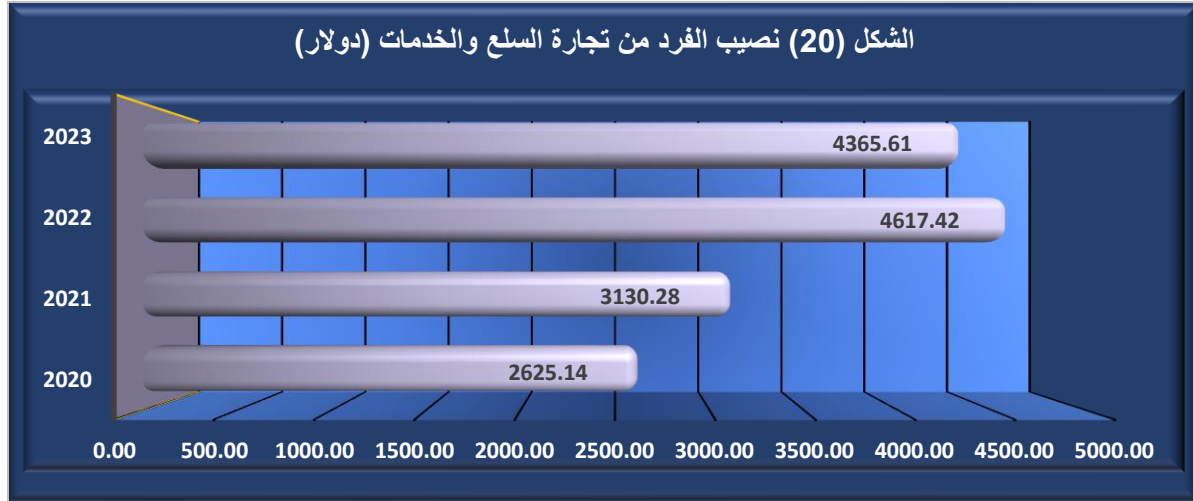
أدت الأزمة الصحية والاقتصادية التي حدثت في عام 2020 والتكاليف المرتفعة المرتبطة بها إلى إحياء الإهتمام الأكاديمي بالفروع الكلية لمؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، وبالقيمة المضافة التي تولدها تلك المؤشرات والتي تنتج عن تحديد المتغيرات التي يمكن أن تكون مؤشرات ضعف تفتح مدخلاً قيماً لصد إختلالات القطاع الخارجي، وفيما يأتي مجموعة من تلك المؤشرات:

#### 1-5 نصيب الفرد من التجارة السلعية والخدمية

يقيس هذا المؤشر متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من إجمالي التجارة السلعية والخدمية للدولة، ويدل المتوسط على مدى مساهمة تلك التجارة في تحديد المستوى المعيشي العام للفرد داخل الدولة، وذلك بالإعتماد على المعادلة الآتية:

$$\text{نصيب الفرد من التجارة} = (\text{الصادرات السلعية والخدمية} + \text{الاستيرادات السلعية والخدمية}) / \text{عدد السكان}$$

سجّل نصيب الفرد من تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023 تراجعاً بلغت نسبته (5.5%) ليبلغ (4365.6) دولار سنوياً بعد أن سجّل (4617.4) دولار لعام 2022، وذلك نتيجة التراجع الحاصل في صادرات العراق السلعية والخدمية والذي يعزى بالدرجة الأساس إلى تراجع صادرات النفط الخام، وكما في الشكل (20).



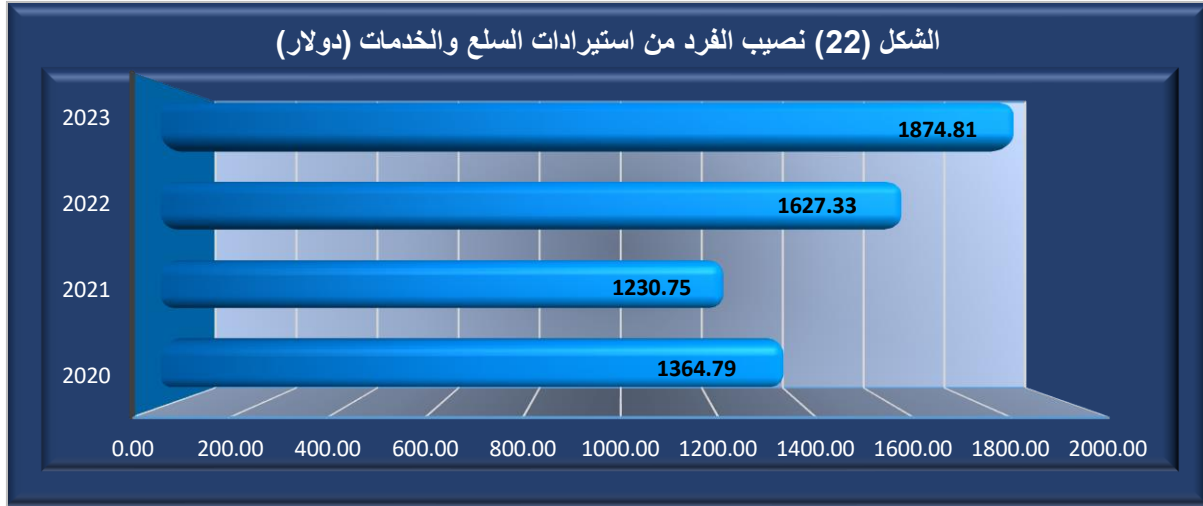
### 2-5 نصيب الفرد من الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمية

يقيس هذا المؤشر متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من صادرات السلع والخدمات التي كلما حققت تحسناً أدت إلى تحسن مستوى معيشة الفرد ، وقد سجّل نصيب الفرد العراقي من صادرات السلع والخدمات لعام 2023 تراجعاً نسبته (16.7%) عن عام 2022 بسبب تراجع صادرات العراق السلعية والخدمية، فضلاً عن الزيادة الحاصلة في عدد السكان، ليبليغ (2490.8) دولار مقابل قيمته البالغة (2990.1) دولار للعام السابق، وكما في الشكل (21).



أما عن نصيب الفرد من الاستيرادات فقد سجّل لعام 2023 نموّاً نسبته (15.2%) عن عام 2022 ليبليغ (1874.8) دولار مقابل قيمته البالغة (1627.3) دولار للعام السابق، بسبب نمو الإنفاق العام الجاري والاستثماري لعام 2023 بنسبة (21.8%) والذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات التي تدفع إلى زيادة الاستيرادات بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وكما في الشكل (22).

مع الإشارة إلى إن نصيب الفرد من الصادرات للمدة (2023-2021) أعلى من نصيبه من الاستيرادات.



### 3-5 نسبة تغطية الصادرات/ الاستيرادات

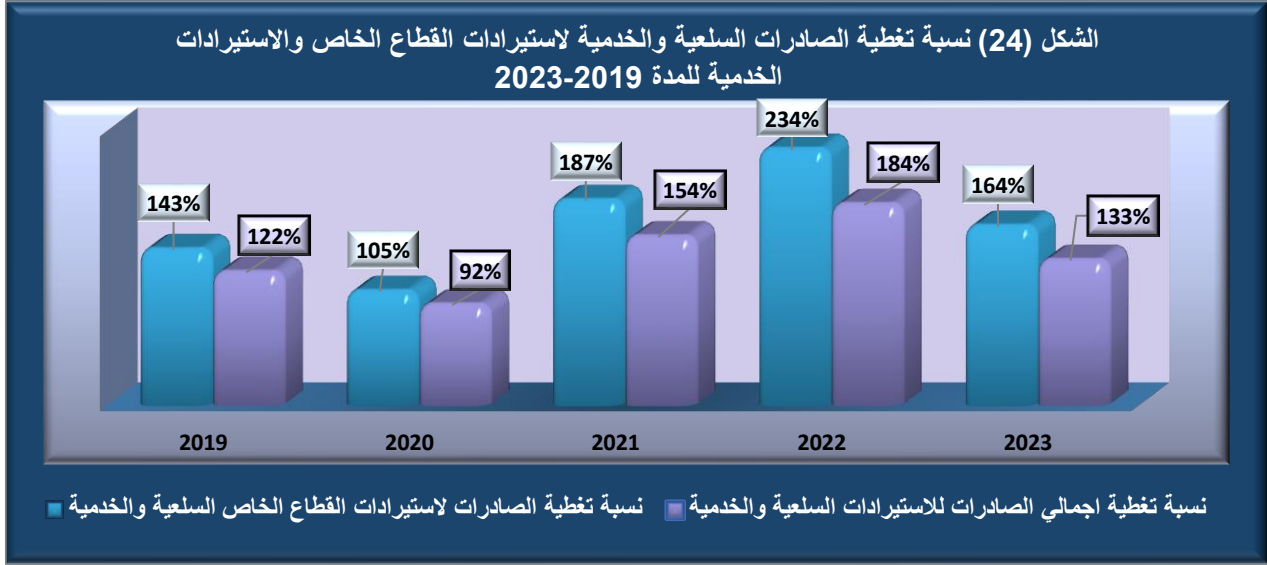
يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً جيداً لرفاهية الدولة الا انه لا يعكس الاختلافات في تكلفة المعيشة بين البلدان، لذا تم تطوير بعض المؤشرات التكميلية التي يمكن أن تساعد في سد الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والرفاهية الاقتصادية والتي من بينها نسبة تغطية الصادرات للواردات والتي لها تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس بدوره على تعادل القوة الشرائية حيث تُعد زيادة الصادرات من أهم مصادر النمو الإقتصادي التي تعزز الرفاهية، كما يشير معدل تغطية الصادرات للاستيرادات على مدى تحكم الدولة في استيراداتها والقوة الشرائية للصادرات.

وقد غطت صادرات العراق السلعية والخدمية لعام 2023 نسبة (133%) من إجمالي استيراداته السلعية والخدمية بعد أن بلغت تلك التغطية (184%) في عام 2022 مقتربة من نسبتها في عام 2019، مما يعني إن الاقتصاد العراقي عاد إلى وضعه قبل جائحة كوفيد، وكما في الشكل (23).





وبالنظر إلى إن استيرادات العراق الحكومية قد لا تسهم بصورة مباشرة في رفاهية الفرد فقد تم إستبعاد تلك الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية لترتفع تلك النسبة في عام 2023 إلى (164%) بعد أن بلغت (133%) عند تضمين الاستيرادات الحكومية التي تتركز الغالبية العظمى منها في استيرادات الأدوية ومفردات البطاقة التموينية ومستلزمات قطاع الكهرباء، وكما في الشكل (24).



#### 4-5 الميل المتوسط للتجارة الخارجية (الانفتاح التجاري)

تؤدي التجارة الخارجية دورًا هامًا في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، ويمثل الميل المتوسط للتجارة النسبة بين قيمة التجارة الخارجية وقيمة الناتج المحلي الإجمالي والذي يعني (الانفتاح الاقتصادي للبلد على العالم الخارجي)، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي توضح مدى ارتباط الاقتصاد المحلي في مبادلاته مع العالم الخارجي، حيث تعتبر التجارة عاملاً رئيسياً من عوامل تحديد الناتج المحلي الإجمالي، وتزداد أهمية هذا العامل كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث تساهم الصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتي تؤدي بدورها إلى زيادة القدرة الاستيرادية للدولة.

$$AFE = \frac{\text{Trade volume}}{\text{GDP}} * 100$$

حيث يمثل:

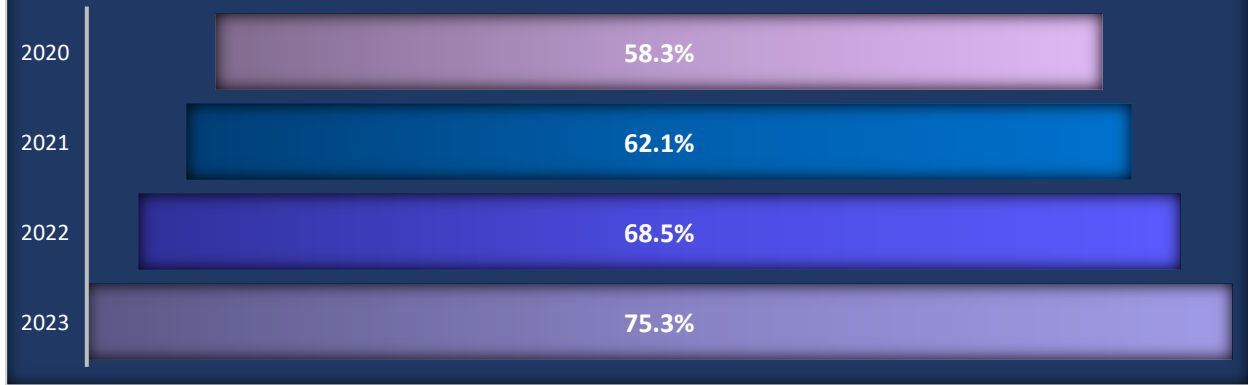
$AFE$ : الإنفتاح التجاري

Trade volume: حجم التجارة الخارجية (الصادرات+الاستيرادات)

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

بلغت نسبة الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي لعام 2023 (75.3%) بعد أن سجّلت (68.5%) في العام السابق، ويعزى هذا النمو في قيمة المؤشر إلى التراجع الحاصل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المقيم بالدولار بقيمة (35.5) مليار دولار نتيجة تراجع أداء القطاع النفطي، والذي كان أكبر من التراجع الحاصل في حجم التجارة السلعية والخدمية التي حققت تراجعاً قيمته (7.2) مليار دولار عن عام 2022، وكما في الشكل (25).

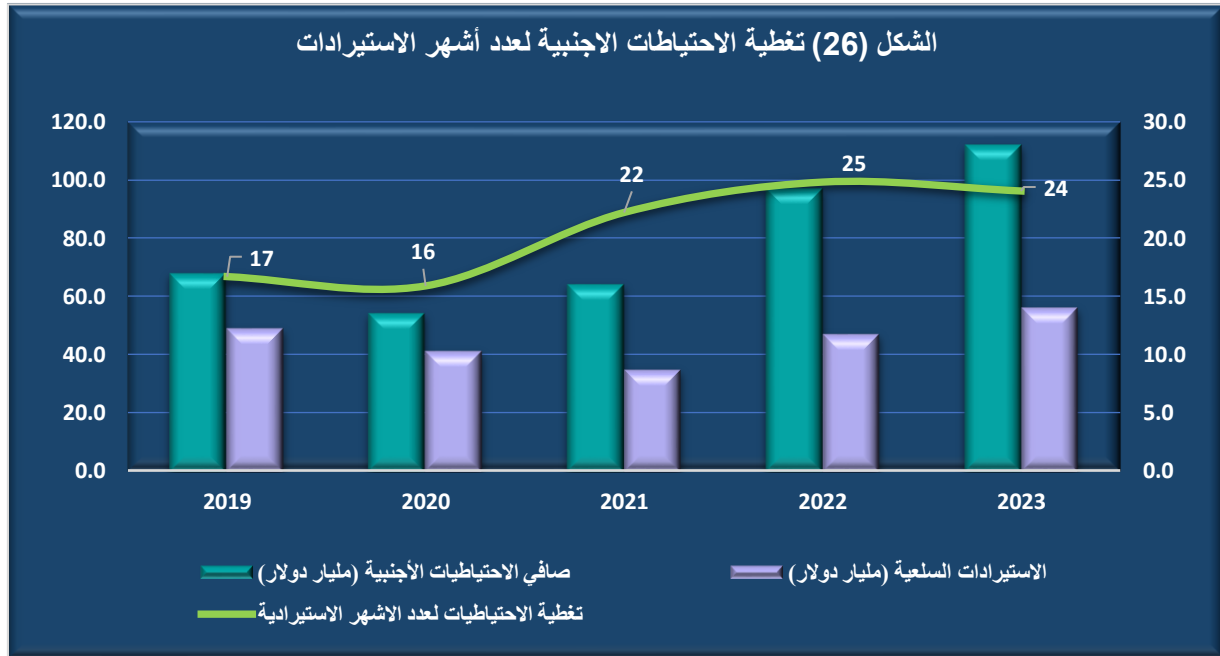
الشكل (25) مؤشر الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي



#### 5-5 نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الإستيرادات

يمثل المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية -أي الحد الأدنى لقيمة الاحتياطيات الأجنبية التي يتوجب على السلطة النقدية حيازتها والذي يتم احتسابه وفق معايير معتمدة دولياً- ومنها معيار التجارة والذي يمثل عدد الأشهر الذي يمكن أن تمول فيه الاحتياطيات الأجنبية استيرادات البلد من السلع والخدمات) وتبنى هذه المعايير بافتراض حدوث صدمة تؤثر على تراكم الاحتياطيات الأجنبية بصورة شبه تامة. بلغت التغطية الكاملة لاصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي لاستيراداته السلعية ولعام 2023 (24) شهر من الاستيرادات، بعد ان سجّلت (25) شهر استيرادي لعام 2022، بعد ان سجّل صافي الاحتياطيات الاجنبية نموًا بلغت نسبته (15.5%) مقابل تسجيل الاستيرادات السلعية نموًا نسبته (19.2%) عن عام 2022.

الشكل (26) تغطية الاحتياطيات الأجنبية لعدد أشهر الاستيرادات







قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية